

سيمائيات المعاقبة: مقارنة فوكوية لمعايير مجتمع ميتا

Penal Semiotics: A Foucauldian Approach to Meta Community Standards

نداء يونس¹، وزارة المالية والتخطيط (فلسطين)، NidaYounis.Dr@gmail.com

<https://orcid.org/0000-0002-1949-4800>

2026-03-06	تاريخ القبول	2025-12-30	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك وتحليل النزاع القائم بين شركة ميتا والفلسطينيين حول سياسات حجب المحتوى، في سياق إنكار ميتا لتقييدها المحتوى الفلسطيني و/أو تبريرها لذلك. وتنطلق الدراسة من مقارنة نقدية تتعلق بتصميم المنصات بوصفها "بانتيتكون" حيث تمارس أشكال من الرقابة والعقاب، وتُفرض سياسات وقائية تسهم في تشكيل "الفرد الانضباطي" عبر تكرار العقوبات والتلاعب النفسي (Gaslighting).

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي ومنهج تحليل المحتوى الكيفي التفسيري لدراسة معايير مجتمع-ميتا، والتي تشكّل عينة الدراسة، مستخدمة قواعد الدلالات الجزائية لميشيل فوكو، وبالاستعانة بنظرية حارس البوابة ومفهوم التلاعب النفسي gaslighting. لتحليل ما تسميه فيسبوك آليات الإنفاذ (الحذف).

أظهرت النتائج أن ميتا توظف حراسة البوابة على ثلاثة مستويات لحذف المحتوى الفلسطيني ضمن ممارسات عقابية ملطفة علنية وخفية. يؤدي إنكار ميتا المتواصل لاستخدام الرقابة، إلى تلاعب بالعقول، تعديل سلوك الفلسطينيين الرقمي، وتقييد قدرتهم على التفكير والعمل المستقل. بذلك، لا تشكل هذه المنصات فضاءً مفتوحاً لحرية الرأي والتعبير، بل جهازاً رقابياً يفرض عقوبات ويكررها.

الكلمات المفتاحية: سيمائيات المعاقبة؛ معايير مجتمع ميتا؛ سجن رقمي؛ حارس البوابة الرقمي؛ التلاعب النفسي.

Abstract

This study aims to examine the dispute between Meta and the Palestinians regarding content takedowns, particularly as Meta denies - or seeks to justify restrictions. The study adopts a critical approach to platform design, conceptualizing it as a "Panopticon" where various forms of surveillance and punishment are exercised, and preventive policies are imposed to shape the "disciplinary subject" through repeated sanctions and psychological manipulation (Gaslighting).

Employing a descriptive-documentary approach and content analysis, the study examines Meta's community standards, drawing on Foucault's Rules of Punitive Semio-technique, Gatekeeper Theory, and the concept of gaslighting to analyze enforcement mechanisms.

Results reveal three levels of gatekeeping, involving overt and covert punitive practices. Meta's persistent denial of censorship functions as Gaslighting, modifying Palestinians' digital behavior and restricting their capacity for independent thought and action. Thus, these platforms are not neutral spaces for free expression; rather, they function as a regulatory apparatus that imposes and reiterates sanctions.

Keywords: Penal Semiotics; Meta Community Standards; Digital Prison; Digital Gatekeeper; Gaslighting

* المؤلف المراسل

في سياق الإشكاليات البنيوية الكبرى المرتبطة بعمل الخوارزميات، لا سيما في ظل تطورها المستمر القائم على البيانات المستمدة من سلوك المستخدمين والتحويلات المتسارعة في البيئة الرقمية (بوريل، 2016)، تعتمد المنصات على معالجة كميات هائلة من البيانات غير المتجانسة باستخدام تقنيات إحصائية معقدة، بما يحدّ من قدرتنا على فهم آليات اشتغالها (عناني وكروفورد، 2016). وبالتالي، تمتلك هذه المنصات قدرة متزايدة على "تقويض قدرة المستخدمين على فهم كيفية عمل الخوارزميات، وتقييد نشر المحتوى بمعزل عن "الحقيقة" التي تفرضها... وبالتالي زعزعة أي إمكانية لانتقادات ذات مصداقية" (كوتر، 2021، ص 4).

فمن جانبها، تعمل المنصات الرقمية من خلال الخوارزميات على فرض معايير تشاركية تُجسّد السياسات والقيم، لكنها تظل في إطار عملها على التقييد والحذف عاملاً مؤثراً في فهم نجاح أو فشل المؤثرين (كوتر، 2019). ورغم أنهم ضروريون لنجاح المنصات، إلا أن المؤثرين "لا يملكون رأياً يذكر في التأسيس لظروف عملهم بما يتجاوز التنظيم الجماعي وإصدار شكاوى وانتقادات عامة" (كنغهام وكريغ، 2019؛ دافي، 2017 كما ورد في كوتر، 2021، ص 3). وبينما يتحدد نجاح المؤثر من خلال قدرته على الظهور (بيشوب، 2019؛ كوتر، 2019)، فإن "التحدث بصراحة ينطوي على أخطار، لأن القيام بذلك قد يعرض وصوله الحالي أو المستقبلي إلى الامتيازات التي تمنحها الشركات الرسمية مع المنصات إلى الخطر" (كابلان وجيليسي، 2020 كما ورد في كوتر، 2021، ص 3).

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى فهم الطرق التي تقوم ميتا من خلالها بتحييد انتقادات الفلسطينيين تجاه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وكيفية توجيه سلوكهم ضمن معايير مجتمعية للوصول إلى ممارسات نشر محددة، في ظل إنكارها أو تبريرها لتقييد المحتوى الفلسطيني، وبالتالي، فهم الطرق التي تتفاوض من خلالها على قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المحتوى المسموح بنشره وتحديد طبيعته.

ولتحقيق هذا، سيتم تنظيم الورقة كما يلي. أولاً، لمحة موجزة عن تقييدات النفاذية والظهور بالنسبة للفلسطينيين، وإشكاليات عمل الخوارزميات في بيئة العمل التأثيري على مواقع التواصل الاجتماعي، ويتبع ذلك وصف الإطارين النظري والمنهجي للدراسة. ثانياً، عرضُ لنتائج تحليل معايير مجتمع ميتا وسياسات الإنفاذ وعمل الخوارزميات. وأخيراً، تقديم الاستنتاجات ومناقشة تأثير تصميم مواقع التواصل الاجتماعي - ضمن الإجراءات الجزائية والسياسات ذات الطابع الوقائي لفهم النزاع القائم بين ميتا والفلسطينيين وتأثيره عليهم، وطرح بعض التوصيات.

مشكلة الدراسة

أثارت سياسات وأنشطة ميتا بشأن حجب المحتوى الفلسطيني وحذفه وتقييد الوصول إليه جدلاً واسعاً حول قدرة الفلسطينيين على مشاركة المعلومات والرؤى حول تجاربهم عند حدوثها، لا سيما مع وجود تمييز في الحذف بين المحتوى العربي والعبري. حيث أظهرت دراسة BSR، أن المحتوى العربي يتعرض لحذف مفرط وعقوبات أكبر على الحسابات مقارنة بالمحتوى العبري، مع ارتفاع في معدلات الكشف الاستباقية عن محتوى "انتهاكي" محتمل باللغة العربية، ووجود مُصنّف للكلام العدائي

بالعربية دون نظيره بالعبرية (آثار التزام ميتا بحقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين، سبتمبر 2022، ص 9).

تتفاقم المشكلة مع إنكار ميتا لهذه الظاهرة، وترويجها باعتبارها جزءاً من سياسات تحسين المحتوى (انستغرام، 2017)، وتبريرها الحذف أحياناً بوصفه "أخطاء فنية" (الفاغوري، 2021). لذلك، يصبح من الضروري فهم النزاع القائم عبر دراسة معايير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ميتا وتحليلها للوقوف على الدور الذي يلعبه القائمون بالاتصال في حراسة البوابة الرقمية ومرجعياته، ومدى اعتمادها على السياسات الوقائية لخلق انضباط فردي من خلال تطبيق العقوبات وتكرارها.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النزاع القائم بين ميتا والمؤثرين الفلسطينيين حول حجب المحتوى الفلسطيني عبر الآليات الجزائية. أي التركيز على الفعل، والعملية، والممارسة (من يعاقب؟ وكيف؟ وبأي علامات)، ومدى اشتغال المنصات باعتبارها سلطة معرفية تعمل على التحكم بالفاعلين ونفاذية محتوهم الرقمي. كما تسعى إلى فهم كيفية توظيف خوارزميات الذكاء الصناعي كحارس بوابة رقمي إضافة إلى القائمين البشريين بالاتصال لبناء أنظمة مزدوجة للعقوبات (تصنيف العقوبات) والتحكم بما يتم نشره، وبالتالي، فهم كيف يتم التفاوض مع المؤثرين الفلسطينيين حول المحتوى الذي يمكنهم إنتاجه، وتطويرهم.

أسئلة الدراسة

في ظل ما سبق، تمت صياغة إشكالية هذا البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن تفسير التناقض بين مزاعم ميتا (فيسبوك) بتحديث معاييرها المجتمعية، وشكاوى الفلسطينيين بشأن تقييد وحذف محتوهم الرقمي؟

ومن هذا السؤال الرئيس، قمنا بصياغة الأسئلة التالية: كيف تساهم معايير مجتمع شركة ميتا في بناء نموذج رقابي رقمي يشبه "البانوبتيكون"، لتحديد انتقادات الفلسطينيين ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي؟ وكيف يعمل القائمون بشريون وخوارزميات الذكاء الصناعي بوصفهم "حارس بوابة" على نمذجة "المخالف" وبناء نظام تقني للتصنيف المزدوج الذي يؤدي إلى فرض العقوبات؟ وكيف تساهم الإجراءات الجزائية في تحديد النقد من خلال تعزيز الدور الوقائي للفرد المنضبط وتقويض قدرة الضحية على رؤية نفسها كمرجعية مستقلة للتفكير والحكم والعمل؟

فروض الدراسة

تفترض هذه الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست منصات لحرية الرأي والتعبير، بل سجن رقمي يعمل عبر استخدام مستويات من حراسة البوابة على تحديد ونزع فاعلية الفلسطينيين من خلال التحكم بما يمكن نشره ورؤيته، وبشكل لا يؤدي فقط إلى التفاوض على ما يسمح بنفاذيته ووصوله، بل إلى خلق الفرد الانضباطي. كما تفترض الدراسة أن إنكار ميتا وتبريرها لسياسات حذف المحتوى الفلسطيني يأتي في إطار عمليات التلاعب النفسي بالعقول.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تمثل إشكالية بحثية لم يتم التطرق إليها غالباً من خلال المعالجة السيميائية غير النمطية والتي اعتمدت مقارنة ميشال فوكو وهو أمر لا يرد غالباً في مثل هذه الدراسات، وذلك على اعتبار المنصات سلطة تأديبية تعمل بوصفها سلطة للرقابة والعقاب وسلطة معرفية epistemic authority توظف خوارزميات الذكاء الصناعي كحارس بوابة رقمي إضافة إلى القائمين البشريين بالاتصال، وإنكار هذا الحجب وتبريره للتلاعب بالعقول Gaslighting. تتعزز هذه الأهمية في ظل اتفاق الكثير من الباحثين على ضعف نظرية حارس البوابة - التي توظفها الدراسة، وانتفاء دورها في البيئات الرقمية أو تلاشيها تماماً (إسماعيل وقرداخي، 2022؛ ريغي وصالح، 2020؛ السعيد، 2017).

الدراسات السابقة

تشير الدراسات في العالم العربي وبعض الدراسات الغربية إلى أن مفهوم انفصال القوة عن السلطة في عصر ما بعد الحداثة لم يؤخذ بعين الاعتبار غالباً عند دراسة المنصات الرقمية (باومان وليون، 2013)، كما لم تتم دراسة محاولات السلطات السيطرة على وسائل التواصل عبر الرقابة السائلة وتنظيم سلطات الرقابة والعقاب لتصبح أكثر فعالية وتفصيلاً.

فمن جانبها، ترى غالبية الدراسات العربية وسائل التواصل فضاءً لحرية الرأي والتعبير، حيث يعمل المؤثرون باعتبارهم قادة رأي يسيطرون على سياسات الإعلام ويشكلون الحدث السياسي (بلعباس، 2022)، أو فاعلين يروجون للسمعة الرقمية ويشكلون جماعات افتراضية ذات ولاء شديد (شريط، 2022)، كما يزيدون الاستقطاب مقارنة بالوسائل التقليدية (جعفري، 2022)، مستفيدين من ميزات البيئة الرقمية لتوسيع تأثيرهم دون الالتزام برؤية المؤسسات الرسمية (هاشم، 2021)، مع الإشارة إلى أهمية المجال الافتراضي في خلق آفاق جديدة للرأي والتعبير ودعم التحركات الاحتجاجية (عشاش وبشير، 2019؛ الشرفات، 2015). كما تؤكد بعض تلك الدراسات ضعف نظرية حارس البوابة في البيئات الرقمية (إسماعيل وقرداخي، 2022). بدورها، تناقش دراسة حسين (2014) العلاقة بين السلطة والخطاب في المجال العام، لكنها تقتصر في معالجتها على الفضاء التقليدي، فيما لم تطبق هذه المفاهيم على الفضاء الرقمي.

وفيما يتعلق بالمحتوى الفلسطيني، أظهرت دراسة شومان (2022) أن سياسات فيسبوك ساهمت في انتهاك الحقوق الرقمية، من خلال تقييد الوصول وتقليل انتشار الصفحات والحسابات الفلسطينية خلال أحداث الشيخ جراح وحرب مايو 2021، بما يتوافق مع سياسات الاحتلال. وأكدت دراسة BSR وجود ممارسة نفاذ مفرط وإخفاق في تطبيق الإنفاذ بشكل عادل، مع استهداف المحتوى بالعربية أكثر من العبرية، وفرض جزاءات زائفة أثرت على المشاركة والوصول، مع وجود تداعيات مباشرة على حرية التعبير وحقوق الإنسان. بدورها، توصي دراسة يونس (2023) بالتركيز على دراسة المؤثرين في سياق سياسات حجب المحتوى والتحكم في الوصول باستخدام الخوارزميات، وتوظيف نظريات الهيمنة والسيطرة وتحليل المضمون.

رغم إثارها لموضوع تقييد المحتوى الفلسطيني عل منصات التواصل، لم تقم أي من الدراسات السابقة حسب علم الباحثة بتحليل معايير مجتمع ميتا أو إخضاع عمل منصاتها لمقاربات سيميائية باستخدام نظريات الهيمنة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

اعتمدت الدراسة على مجموعة مصطلحات أساسية ضمن بعدين: تحليلي وتفسيري، وعلى النحو التالي:

التلاعب النفسي (Gaslighting): يُعرفه قاموس ميريام وبستر على أنه التلاعب النفسي المستمر بشخص ما، مما يؤدي إلى تشكيك الضحية في أفكارها وإدراكها للواقع وذاكراتها، مع فقدان الثقة بالنفس والاعتماد على الجاني. ومن جانبها، تمارس المنصات هذا التلاعب من خلال إنكار ممارسات مؤكدة، مثل الحظر المخفي (shadowbanning)، ما يدفع المستخدم للشعور بالجنون والشك الذاتي (بلنت وآخرون، 2020، ص 79؛ كوتر، 2019). الهدف من التلاعب ليس تحييد انتقادات محددة، بل تحييد إمكانية النقد عبر تقويض تصور الضحية لنفسها كموقع مستقل للفكر والحكم والعمل (سبير، 2019، ص 5). وبالتالي، يشكك الضحية في فهمه لواقعه بشكل مستقل (ابراهامسون، 2014؛ سويت، 2014؛ سبير، 2019 كما ورد في كوتر، 2021). تستفيد المنصات من هذه السيطرة عبر حجب المعلومات المتعلقة بتصميم الخوارزميات ووظائفها (بلنت وآخرون، 2020؛ كوتر، 2019).

التعديل على الخوارزميات (Algorithmic moderation): تُظمّن تصنيف المحتوى الذي ينشئه المستخدم على أساس خصائص النظام أو ميزاته، ما يؤدي إلى إزالة المحتوى، والحظر الجغرافي، وحجب الحسابات (غورو، بينز، وكاتزنباخ، 2020، ص 3).

الإطار النظري

يعد توظيف نظرية واحدة أو أكثر في الدراسات البحثية عنصراً أساسياً لربط الإطارين النظري والتطبيقي. وفي هذا السياق، تعتمد الدراسة على توظيف نظرية أو أكثر لربط الإطار النظري بالتحليل التطبيقي. أولاً، تستند الدراسة إلى قواعد الدلالات الجزائية Rules of Punitive Semio-technique أو سياسة التمثيلات The Politics of Representation التي قدّمها ميشال فوكو في كتابه *المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن* (1977)، بوصفها مقاربة لإعادة تصور العقاب عبر تحويل الذات إلى موضوع للمراقبة وإنتاج "الجسد الطيع" بواسطة تقنية دلالية تحول العقوبة إلى علامة واضحة تشير إلى القانون، لتشجيع الرقابة الذاتية.

تعتمد نظرية فوكو على مستويين مترابطين لفهم إنتاج الجسد المنضبط وآليات العقاب في المجتمع. المستوى الأول يتمثل في قواعد الدلالات الجزائية التي حددها فوكو في ست قواعد رئيسية (فوكو، 1977، ص 124-191)، والتي تهدف إلى تحويل العقوبة إلى علامة واضحة ترتبط بالجرم وتشجع على الرقابة الذاتية. ومن أبرز هذه القواعد: قاعدة الكمية الأقل Rule of Minimum Quantity التي تجعل الجريمة غير مرغوبة عبر ربطها بخسارة طفيفة تتجاوز منفعتها؛ وقاعدة الفكرية الكافية التي تنقل العقوبة من جسد الفرد إلى تمثيل عقابي ذهني؛ وقاعدة اليقين التام Rule of Perfect Certainty التي توضح العلاقة الضرورية بين الجريمة والعقوبة عبر تشريعات

وتنبهات معلنة. يضاف إلى ذلك قاعدة الحقيقة المشتركة Rule of Common Truth التي تعتمد على أدلة مقبولة بدل الإكراه، وقاعدة التحديد الأمثل Rule of Optimal Specification التي تصف المخالفات بدقة مع فردنة العقوبات وفق اختلاف الطباق والأوضاع الفردية، وقاعدة الآثار الجانبية Rule of Lateral Effects والتي تهدف لإحداث تأثير في المجتمع، حتى لو لم تكن العقوبة شديدة على المذنب. ويؤدي التكرار إلى مضاعفة العقوبات ونمذجة المخالفين لتصبح كل حالة قابلة للمقارنة. المستوى الثاني يتعلق بآليات خلق الجسد المنضبط، والتي تعمل عبر تقنيات عضوية وتقنين النشاط، وتقنيات تكوينية لتراكم الوقت، وتقنيات اندماجية ناتجة عن تآلف القوى. تتحقق هذه الآليات من خلال إحكام الرقابة، واستغلال الإكراه والهندسة والمراقبين، وفرض عقوبات ضابطة مرتبطة بالوقت والسلوك والنشاط، مع تدرج في العقوبة والمكافأة. تؤدي هذه الإجراءات إلى نشوء مؤسسات انضباطية تقوم بالتصنيف والمقارنة والاستبعاد، اعتماداً على سلطة المعيار La norme بوصفها سلطة القانون والنص والتراث، ما يحول الفرد من ذات متفردة إلى موضوع أو "حالة" ضمن آليات علمية انضباطية. ويؤكد فوكو أن هذه الإكراهات لا تقوم أساساً على القانون، بل على التطبيع والخضوع للمعيار، حيث تقدم السلطة نفسها كمنتجة للحقائق الواقعية، بينما هي في الجوهر تعيد تشكيل علاقة الفرد بالسلطة، وتفرض سلوكاً متوافقاً مع نظم الانضباط دون الحاجة إلى الإكراه المباشر. كما تعتمد الدراسة على نظرية حارس البوابة لكيرت ليوين (1977)، التي تُعرّف بأنها العمليات الانتقائية للسماح بمرور الأخبار والمعلومات أو حجبها (إكسل، 2013؛ صبيرة، 2017). تفترض النظرية أن التحكم بتدفق المعلومات شكل من أشكال السيطرة الرمزية، حيث يؤثر القائمون بالاتصال فيما نراه ونسمعه وتصوراتنا عن العالم، ويتأثر عملهم بسياقات السوق، والمعايير الاجتماعية والمهنية، وقيم المجتمع والجماعات المرجعية، إضافة إلى معايير الجمهور (ليون، 1977، ص 520). يقدم الإطار النظري الأول إجابة للأسئلة المتعلقة بكيفية عمل معايير مجتمع ميتا على بناء نموذج رقابي رقمي يشبه "البانوبيكون" لتحديد انتقادات الفلسطينيين ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وكيف تساهم الإجراءات الجزائية في تحييد النقد من خلال تعزيز الدور الوقائي للفرد المنضبط وتقويض قدرة الضحية على رؤية نفسها كمرجعية مستقلة للتفكير والحكم والعمل؟ كما يقدم الإطار النظري الثاني إجابة للسؤال المتعلق بكيفية عمل القائمين بالاتصال البشري وخوارزميات الذكاء الصناعي باعتبارهما "حارسا بوابة" على نمذجة "المخالف" وبناء نظام تقني للتصنيف المزدوج الذي يؤدي إلى فرض العقوبات؟

يساهم كلا الإطارين بالإضافة إلى مفهوم التلاعب النفسي Gaslighting في تفسير وفهم النزاع بين مزاعم ميتا حول قيامها بتحديث معاييرها وشكاوى الفلسطينيين بشأن تقييد وحذف محتوهم الرقمي.

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة منهج البحث الوصفي الوثائقي والذي يعني "الجمع المتأني الدقيق للسجلات والوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها،

بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تجيب على أسئلته؛ ويجب هذا النوع من المناهج على سؤال في الحاضر (العساف، 2012، 192، 189). تشمل الوثائق المستخدمة في هذا المنهج: التقارير الرسمية، الإحصاءات الصادرة من الجهة المعنية، الرسائل، السجلات الرسمية، المذكرات والسير ذاتية من كتابة الشخص نفسه، والنشرات المؤسسية (قنديلجي والسامرائي، 2009). إضافة إلى ذلك، توظف الدراسة منهج تحليل المحتوى الكيفي التفسيري (Qualitative Content Analysis)، للكشف عن آليات الضبط والانضباط والانتقاء المعلوماتي في سياسات المنصة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تعتبر عينة هذه الدراسة إحدى العينات الميسرة وتشمل سياسات ومعايير مجتمع فيسبوك الخاصة بإدارة المحتوى الخاصة بفيس بوك، وتشمل عينة التحليل: وثائق معايير المجتمع (Community Standards)، وإرشادات الإشراف على المحتوى (Content Moderation Guidelines)، وسياسات العقوبات مثل الحذف، تقييد الحساب، أو تعليق النشر. تم اختيار الفيسبوك التابع لشركة ميتا، كونه الأكثر استخداماً فلسطينياً - ونسبة 90.98%، خلال إبريل 2023 وفقاً لإحصائيات منصة Statcounter.

الحدود الزمانية والمكانية

تقتصر هذه الدراسة على تحليل مضمون معايير المجتمع على فيسبوك، والمنشورة على موقعه لجمهور المستخدمين. يستثنى من هذه الدراسة تحليل مضمون البلاغات عن حذف المحتوى.

طريقة تحليل العينة

تهدف طريقة تحليل العينة التي نوضحها أدناه إلى الكشف عن منطق الضبط الذي تنظم المنصة من خلاله سلوك المستخدمين، وبيان كيف تتحول سياسات المحتوى إلى آلية للرقابة الذاتية، إضافة إلى توضيح دور المنصة كحارس بوابة رقمي يتحكم في تدفق المعلومات، وعلى النحو التالي:

وحدة التحليل

تتمثل وحدة التحليل في العناصر النصية داخل سياسات المحتوى، مثل الفقرة أو البند التنظيمي، أو المفاهيم التي تشير إلى آليات الضبط والرقابة. كما تشمل الإجراءات العقابية الواردة في النص، مثل الحذف أو الحظر أو تقييد الوصول إلى المحتوى.

أداة التحليل

تعتمد الدراسة على استمارة تحليل محتوى تتضمن بيانات النص، وفئات التحليل النظرية ومؤشراتها، إلى جانب مساحة لتفسير دلالات النص.

فئات التحليل

اعتمدت الدراسة استمارة تحليل محتوى تضمنت: بيانات النص (نوع السياسة، التاريخ، القسم)؛ فئات التحليل النظرية، مؤشرات لكل فئة؛ مساحة لتفسير دلالات النص.

وقد صُممت الاستمارة بالاستناد إلى الإطار النظري للدراسة، ولا سيما مفاهيم الانضباط وقواعد الدلالات الجزائية لدى ميشيل فوكو، وتشمل: قاعدة الكمية الأقل: العقوبات التدريجية أو الخسائر البسيطة التي تجعل المخالفة غير مجدية؛ وقاعدة اليقين التام: وضوح العلاقة بين المخالفة

والعقوبة في نص السياسة؛ وقاعدة الفكرية الكافية: تحويل العقوبة إلى تحذيرات أو إشعارات تدفع للرقابة الذاتية، وقاعدة الحقيقة المشتركة: الاعتماد على الأدلة أو الإبلاغ المجتمعي؛ وقاعدة التحديد الأمثل: تعريف المخالفات بدقة وتفصيل؛ وقاعدة الآثار الجانبية: تأثير العقوبة على المجتمع الرقمي وليس فقط على المخالف.

كما تم تحليل تقنيات الانضباط من خلال فئات مثل: المراقبة الرقمية، التدرج في العقوبة، تصنيف المستخدمين أو المحتوى، إضافة إلى مفهوم الانتقاء والتحكم في تدفق المعلومات، وتشمل الفئات المستمدة من نظرية حارس البوابة التي قدمها كيرت ليوين: معايير السماح بالمحتوى أو حذفه؛ دور الخوارزميات والمشرفين في التصفية، تأثير القيم الاجتماعية أو المعايير المجتمعية؛ دور البلاغات الجماهيرية في تمرير المحتوى أو حجب.

تسمح هذه الفئات التحليلية والمؤشرات بتحديد آليات الضبط والعقاب والانتقاء المعلوماتي في سياسات المحتوى، من خلال تحليل بنود معايير المجتمع والإجراءات التنظيمية الخاصة بإدارة المحتوى.

إجراءات التحليل

تشمل إجراءات التحليل جمع وثائق السياسات الرسمية، وتقسيمها إلى وحدات تحليل، ثم ترميزها وفق فئات التحليل، وتفسير النتائج في ضوء الإطار النظري.

نتائج الدراسة ومناقشتها

وجدت الدراسة أن معايير مجتمع ميتا وسياساتها صُممت وفق نظرية الدلالات الجزائية وآليات خلق الجسد المنضبط، حيث حولت ميتا المنصة إلى سجن رقمي قائم على رقابة غير مرئية تعيد هندسة سلوك المستخدمين عبر الذكاء الاصطناعي - سواء من حيث الرقابة الشاملة مع تعذر رؤية الرقيب، أو من حيث إعادة هندسة سلوك الجماهير باستخدام الذكاء الصناعي، والسيطرة على سلوكهم وإيصال آثار السلطة إليهم دون مواجهة معهم. فمن جانبها، تستخدم ميتا رصد البيانات وتجميع المراقبة لفصل الأجسام عن الأماكن وتحويلها إلى بيانات ثنائية لتعزيز قدرة المراقبة (هاغرتي وإيريكسون، 2000)، وتحويل الأفراد "إلى موضوع للمعرفة وتغييرهم" (فوكو، 1975). تعمل فرق العمل البشرية التي تقوم بدراسة وإقرار المصنفات الكلامية والبصرية وتغذية الذكاء الصناعي على توسيع سياسات ميتا الرقابية والعقابية، وتغذية خوارزميات الذكاء الصناعي التي تعمل بوصفها قائماً تقنياً بالاتصال لحراسة بوابتها الرقمية، على تطبيق سياسات متحيزة في المحتوى، تشمل تعميم المصطلحات ومواءمة الفاعلين المختلفين على نفس المعايير، مثل مساواة المحتوى غير المهم بالاحتياالي، أو مجموعات القُصّر بالأشخاص المعرضين لخطر عال.

تتضمن السياسات تحويل العقوبات الوحشية إلى عقوبات ملطفة وتعزيز الإكراه عبر الرؤية والذي يتمثل "ببناء جهاز توحى تقنياته التي تسمح بالرؤية بمفاعيل سلطوية (فوكو، 1975، ص 201)، يتم ذلك ضمن قصيدة تأديبية قائمة على اقتصاد الحقوق والانضباط من خلال تعزيز الشعور بالألم والندم اللذان يرافقان العقوبات - والتي تتدرج في شدتها حسب التكرار ورفض الالتزام بمعايير

استخدام المنصات. يؤدي هذا إلى تعزيز الرقابة الذاتية، ما يعني تجاوز التحكم بالجسد إلى تحكم أشمل بالوعي.

كما تطبق قاعدة اليقين التام لضمان وضوح العقوبة لكل فرد، إذ تحدد بدقة طبيعة المحتوى المخالف تحت بند "لا تنشر"، وخاصة فيما يتعلق بالتهديدات والعنف الشديد الخطورة، بما يشمل التهديدات بالقتل، الرموز أو الصور التي تمثل العنف، أو الدعوات لأعمال عنف، مع استثناء حالات الدفاع عن النفس أو نشاط قوات إنفاذ القانون (شرف، 2022). يشمل المنع كذلك محتوى العري أو الإيحاءات الجنسية، خطاب الكراهية، التهديدات، الاعتداء المباشر، المحتوى الضار بالذات أو العنيف، الحسابات الزائفة أو الاحتيالية، والمحتوى غير المهم أو الاحتياالي، وفق قيم عالمية مثل المصداقية، والأمان، والسرية، والكرامة. والتي تعتبر معايير متفق عليها عالمياً، وتؤدي إلى حالة توافقية من خلال تفعيل القيم الدلالية الإنسانية. وكما في حالة مساواة الفاعلين، تفترض هذه المزوجة مساواة في الموضوعات. يعتبر فوكو أن هذه وسيلة لاستبعاد أي وصف خبيث للسلطة، بل واعتبارها وسيلة لإنتاج ما تدعيه سلطة المنصات على أنه حقائق واقعية.

بدورها، تعمل معايير المجتمع على توصيف كل المخالفات التي تسميها ميتا "العنف والسلوك الإجرامي"، وتصنيفها بشكل واضح وتسميتها، ضمن قاعدة التحديد الأمثل حتى تستطيع نظرية الدلالات الجزائية أن تغطي تماماً كل حقل اللاشعريات أو الجرائم التي يراود قصرها أو حصرها أو منعها. يتبع ذلك، تقديمها باعتبارها قانوناً شاملاً وواضحاً يحدد الجرائم ويثبت العقاب.

فضلاً عن ذلك، تقوم ميتا بفردنة العقوبات بلغة البانوبتيكون الواقعي، حيث تتلاءم مع طباع كل "مخالف" مع مراعاة السياق واللغة لتحديد درجة الخطر، كما تقول سياسات ميتا: "... تُزيل اللغة التي تُحرّض على العنف الخطير أو تُسهله، وتُعطّل الحسابات ونعمل مع جهات إنفاذ القانون عند وجود خطر جسدي أو تهديد مباشر للسلامة العامة، مع مراعاة اللغة والسياق." كما يُطبّق تصنيف مزدوج للجرائم والعقوبات وفردنة للعقوبات لتتلاءم مع الطباع الفردية لكل "مجرم"، بما يعكس آلية البانوبتيكون الرقمي حيث تتمازج السلطة بالجانب الفني والجمالي لتحقيق إصلاح المستخدمين الرقميين، مع إشراف غير مرئي قائم على خوارزميات ومراقبة بشرية متدرجة (شرف، 2022).

ومن جانبها، تُنفذ الرقابة عبر ما يسمى "الموقع المؤقت عالي المخاطر"، حيث تُفرض الطاعة من خلال الحجر الرقمي، وتصدر تقارير المراقبة إلى الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات، مع إعلام المستخدمين بالعقوبات، كما تُنفذ تقنية الإفراج الشرطي لإلغاء المخالفة في حال عدم تكرارها، أو فرض عزلة وتقليل وصولية المحتوى عند المخالفة المتكررة.

يعتمد تصميم هذه السياسات على متغيرات ظرفية وقصدية، مع فردنة العقوبات وفق قاعدة الحقيقة المشتركة لضمان الربط بين الجريمة والعقوبة، باستخدام صيغ رسائل محددة مسبقاً للإيحاء بأن العقوبة جاءت بعد تحقيقات عادلة، دون تنكيل ونزع للاعترافات كما كان الحال في أنظمة العقوبات السابقة، مع اعتماد المنشورات كأدلة مقبولة عالمياً، وبما يعكس قدرة المنصة على تحويل المستخدم إلى موضوع للمعرفة والرقابة دون مواجهة مباشرة (فوكو، 1975). من خلال هذه التقنية، يتم الحفاظ في أفكار الناس على الربط المطلق بين الجريمة والعقوبة، والذي لن يتحقق فعلياً إلا إذا

"تبع واقع العقوبة في جميع الأحوال واقع الجرم". ويتم هذا الإثبات لواقع الجرم وفقاً للوسائل السارية على الجميع.

لتطبيق معاييرها المجتمعية، تعمل ميتا على **تعميم العقوبات** عبر تصنيفات مثل "خطاب الكراهية" و"العنف" بدرجاته المختلفة، مع محاولة توضيحها بأمثلة عملية، لكنها تتيح **مساواة بين فاعلين مختلفين** لتعزيز القيم الدلالية الإنسانية، ما يساعد على تحقيق **قاعدة اليقين التام** وضمن وضوح العقوبات لكل فرد (فوكو، 1975).

تطبق **الخوارزميات** ضمن قاعدة **التحديد الأمثل** لنشر علامات العقاب بشكل متطابق على جميع المستخدمين، مع مراعاة الفردية الظاهرية التي تنعكس في تدرج العقوبات وفق **متغيرات الظرف والقصود**، مثل مكان وزمن النشر وطبيعته، وقدرة المستخدم على التحايل. يشمل ذلك المحتوى الذي يحتوي على نية أو تمثيل للعنف الشديد، مع استثناءات محددة مثل الدفاع عن النفس أو نشاط قوات إنفاذ القانون.

تعتمد ميتا على **تصنيف لغوي وسميائي جماعي** في تصميمها سياسات المحتوى وتحديد المحتوى المخالف، مع مراعاة **الفردنة** التي ترتبط بالآراء المهنية أو الشخصية للأفراد المشاركين، ما يتيح تكيف العقوبات مع الطابع الفردية للمستخدمين ويُعطي ميتا القدرة على إنتاج ما تُصوره كحقائق، مع الحفاظ على التحكم في جميع المستخدمين بشكل متسق دون تجاوزات أو ثغرات، بما يعكس **اقتصاد سلطة العقاب الرقمي** (فوكو، 1975).

تعد العقوبات التقنية، أو ما يسمى **قاعدة اليقين التام**، منبهات رقمية تهدف إلى **نمذجة المخالف بالذات** ضمن قاعدة **التحديد الأمثل**: كل مخالفة وكل فرد يستحق العقاب. تُبنى هذه العقوبات على جداول بالجرائم المحلية والتغذية الراجعة، وتُفعّل عبر **خوارزميات المراقبة الرقمية** التي تربط المخالفات السابقة باللاحقة، ما يتيح **تراكم المعرفة** ورصد المخالفات بشكل شامل، وتطبيق العقوبات المتكررة أو الأقسى عند الحاجة (شرف، 2022).

تمنح هذه السلطة الرقابية **البعد الجديد للجسد-الآلة**، إذ تتحكم الانضباطيات في الأفراد بطريقة ميكرو-سياسية غير مرئية، وتشمل العقوبات **المفاعيل الجانبية** التي تصل إلى غير المخالفين من خلال الإيحاء بوجود عقاب. تستخدم ميتا آلية مشابهة لـ "الإفراج الشرطي"، حيث يمكن للمستخدم الاعتراض على العقوبة أو إزالتها، ما يحفز **الرقابة الذاتية** ويحوّل كل مستخدم إلى أداة لضبط ذاته. يعكس ذلك فعالية العقوبة في توسيع السلطة والسيطرة ضمن البيئة الرقمية (شرف، 2022).

تبرز هذه الدراسة **تعارض آلية "الإفراج الشرطي" مع قاعدة اليقين التام**، التي تؤكد ضرورة الربط الحتمي بين الجريمة والعقوبة دون تراجع. إلا أن الخوارزميات تعمل بشكل مستقل وديناميكي، ما يجعل تطبيق العقوبات الرقمية يتسم بالمرونة والتغير المستمر حسب نشاط المستخدم والبيانات المنتجة (عناني وكروفورد، 2016؛ بوريل، 2016). ورغم ذلك، تبقى العقوبات الرقمية ضمن قاعدة **الآثار الجانبية**، حيث يُستهدف الأثر الرمزي والعاطفي للعقوبة بدلاً من الألم الجسدي المباشر، لتصبح فكرة الإضرار أو التمثيل العقابي هي الأداة الفعّالة للردع.

تعمل هذه الإجراءات على تعزيز الشعور بالندم والعزلة لدى المستخدم المخالف، ما يشجع على الرقابة الذاتية ويحول الفضاء الرقمي إلى "سجن رقمي" يتضمن نشاطات يومية منظمة وعزلة اجتماعية لإنتاج معرفة عيادية عن المخالفين (شرف، 2022). بهذا، تبرز العقوبات الرقمية فاعليتها في ضبط السلوك دون اللجوء للعنف المباشر، بينما توظف الفضاء الرقمي لإيهام المستخدمين بآليات "دمقرطة الاعتراض" أو مراجعة السياسات، الأمر الذي يُخفي طابع السلطة والسيطرة الحقيقية.

تعمل معايير مجتمع ميتا على خلق الجسد المنضبط من خلال تقنين النشاط الرقمي وتراكم الزمن، ما يسمح للخوارزميات بالتعلم الذاتي واندماج التأثير الجماعي، وفق مفهوم فوكو عن "إحكام الرقابة على الأشخاص" (فوكو، 1981). يشكل الفضاء الرقمي بانوبيتيكون حديث، حيث يتم تصنيف الأجساد وإلزام الأفراد باتباع نظام دقيق يغيّر سلوكهم ويعزز الشعور بالندم والواجب، مستخدماً تقنيات ضبط عضوية وتكوينية متراكمة سواء عبر العقوبات الفردية أو الجماعية (شرف، 2022).

تستغل المنصة الإكراه الرقمي للتحكم في نشر المحتوى الواقعي، وتحول الفردية الإنسانية إلى بيانات انضباطية تُغذى باستمرار في الخوارزميات. وتشمل إجراءات المراقبة التحقق من الحسابات الحقيقية والموقع الجغرافي، وتصنيف وتحليل البيانات، بالإضافة إلى الرقابة على الكلام والمحتوى المرئي والمكتوب. ينتج عن ذلك رقابة ذاتية لدى المستخدمين، حيث تتحول التجربة العقابية إلى وسيلة لضبط السلوك دون مواجهة مباشرة، مع الحفاظ على الهيكلية التراثية للبانوبيتيكون في العالم الرقمي (شرف، 2022).

تُصنّف مجموعة العقوبات الضابطة التي تفرضها ميتا مثل تحديد الوصلية وحذف المحتوى وإزالة المنشورات وتقييد النشر لأيام أو أشهر ومنع التعليق أو البث المباشر ضمن ما حدده فوكو بخرق الوقت، ويقصد به وقت المستخدم، ويشمل ذلك التأخر والغياب والانقطاع عن المهمات، أو النشاط، أو السلوك، أو الكلام، وتدرّج العقوبة والمكافأة. فالمؤسسات الانضباطية إذن تقارن، تفاضل، تراتب، تنسق وتستبعد، وتسوي، باستخدام سلطة المعيار La norme ، والتي لم تكن ممكنة رقمياً دون توظيف الخوارزميات. بذلك، تمتلك هذه التقنيات الرقمية سلطة مناظرة لسلطة القانون والموروث. وعليه، تستخدم هذه المعرفة المنتجة لبناء نظام العقوبات والفحص الذي لا يصنف فقط كوسيلة رقابية وعقابية ضبطية، بل يعد وسيلة لتشجيع الذات من قبل سلطة لا مرئية، "كما أنه وسيلة لتصنيف المستخدمين ما بين منضبط وممارس لسلوك جرمي".

لا تستند هذه الإكراهات الانضباطية وسلطة التصنيف إلى القانون بقدر ما تستند إلى التطبيع (تطبيع السلوك) عبر الخضوع إلى المعيار والقواعد، إذ يمكن اعتبار مواقع التواصل الاجتماعي بهذا المعنى "نظاماً يختصر كل الأوليات الموجودة في الجسم الاجتماعي بما هو" ثكنة صارمة قليلاً (...). ولكنه في نهاية الأمر لا يختلف عنها بشيء من الناحية النوعية"، حيث تمارس هذه الأوليات سلطة شبه كاملة على الموقوفين، ما يزود النظام بقدرة فعّالة تؤثر على سلوك الأفراد المنحرفين" (شرف، 2022).

يمكن ترجمة عمل تقنية الإنفاذ المعلنة على ميتا من خلال هذا الاقتباس من سياسات المحتوى التي توضح طريقة العمل، حيث "تبدأ العملية بفرق الذكاء الاصطناعي لدينا، إنهم يبنون نماذج التعلم

الآلي التي يمكنها أداء المهام، مثل التعرف على ما في الصورة أو فهم النص. بعد ذلك، تقوم فرق النزاهة لدينا - المسؤولة عن توسيع نطاق اكتشاف سياساتنا وإنفاذها - بالبناء على هذه النماذج لإنشاء نماذج أكثر تحديدًا وتقدم تنبؤات حول الأشخاص والمحتوى. تساعدنا هذه التوقعات في تطبيق سياساتنا". يظهر من خلال هذه السياسة تمثيلين سلطويين: الأول، هو ظهور دور السجن في الإشراف على كافة الأفراد وبنفس التقنيات الرقابية بشكل واضح، ووجود آليات الكشف الاستباقية التي يتم تطويرها للتنبؤ بالسلوكيات الرقمية التي تُصنّف مخالفة من خلال بناء نماذج التعلم الآلي - والتي تقوم بالتعرف إلى النصوص والصور وعمل التنبؤات واتخاذ إجراءات مثل حذف المحتوى أو تخفيض مستوى الوصولية أو إرساله إلى فريق مراجعة بشري؛ ومن خلال التعلم بالتركرار، والتحقق عن طريق البشر. ثم كشف المخالفات المتكررة وإزالتها باستخدام التكنولوجيا، ما يعني وجود جداول بالجرائم الخاصة في كل بلد، "ضمن تدرج علائقي بين ما قبلها وما بعدها وبحيث يمكن مقارنة الجداول والتجاوب فيما بينها. يمكن لهذا التصنيف المزدوج أن يحل مشكلة تطبيق قوانين ثابتة على أفراد مفردين"، من جهة، ووجود عمليات مقارنة ومفاضلة وتراتب، تقوم بالتنسيق والاستبعاد باستخدام سلطة المعيار La norme ، التي لا يملك تفسير عمومية قواعدها أو استثناءاتها سوى ميتا نفسها. والثاني، يتعلق بعمل فرق الذكاء الصناعي كقائمين بشريين بالاتصال من خلال دورهم في بناء جداول الجرائم وتغذية الخوارزميات بالبيانات التصنيفية الجديدة لتطبيقها.

بالمقابل تعمل خوارزميات الذكاء الصناعي كحارس بوابة رقمي من خلال تنفيذ مهام الرقابة الشاملة والضبط والسماح ببقاء المحتوى أو إيقاع العقوبات على كافة المعلومات التي تتحرك بطبيعة الحال من أسفل إلى أعلى، أي من وإلى بوابات أو نقاط الفلترة حيث يتم التحكم بنشرها. يعكس ذلك آليات اتخاذ القرار المعتمدة لتنفيذ تقنيات الإنفاذ مثل الخبرة المهنية والتأثيرات الاجتماعية أو الأيديولوجية، أما التفضيل الشخصي والتحيز والمعايير الذاتية - ومنها الجماعات المرجعية التي تقوم بالتبليغ عن المحتوى "المخالف"، فهي اعتبارات تخضع حسب آليات العمل المعلنة إلى المبلغين الذين يقومون ببناء تفضيلاتهم بناء على أبعاد أيديولوجية سياسية، وإلى فرق العمل البشرية التي تلتزم بالمعايير "المهنية" التي تخضع لسياسات ميتا وتحيزاتها الأيديولوجية أو تحيزات فرق عملها أو جماعاتها المرجعية، وتقوم بدراسة وإقرار المصنفات الكلامية والبصرية وتغذية الذكاء الصناعي بها. ومع وجود تحيز واضح فيها ضد المحتوى بالعربية، يمكن أن تنضوي هذه الممارسات التصنيفية والتقييدية على تحيزات عرقية واستعمارية كونها تعمل بالمحصلة على تسييح وإقصاء ومحو سرديّة الفلسطيني الرقمية، الأمر الذي تؤكدته نتائج تقرير BSR حول التحيزات من خلال وجود مصنف للكلام العدائي باللغة العربية، وعدم وجوده فيما يتعلق بالكلام العدائي باللغة العبرية.

يمكن الحديث عن تغيير سلوك المستخدمين من خلال الربط بين نظرية الدلالات الجزائية ومفهوم التلاعب النفسي gaslighting والذي يشتغل في إطار مفهومين: تقني يتمثل بمفهوم الشفافية غير الشفافة لنشر العقوبات وسياسات الحذف والخوارزميات، والثاني إنكار العقوبات والذي يؤدي إلى تحول التنبهات والإفراج المشروط عن العقوبة عند الاعتراض عليها أحياناً، بالإضافة إلى العقوبات التي تتميز بفرديتها رغم طابعها العمومي وتطبيقها بلا هوادة وعلى الجميع إلى شكل

من أشكال التلاعب النفسي. ففي ظل عدم تناسق القوى بين المستخدمين وميتا، وطبيعة عملها كسلطة معرفية تتحكم بنفاذية المعلومات المنشورة على مواقعها وظهورها - وفقا لمرجعيات تصنيفية تقوم بتطبيقها من خلال الذكاء الصناعي والدعم البشري، تعمل ميتا كشرطة ضبطية بموجب لوائح معدة سابقا، وبموجب امتلاكها للسلطة المعرفية القصوى على الخوارزميات الخاصة بها - وحيث تتمتع الأنظمة الأساسية وحدها بحق الوصول الكامل إلى التفاصيل المتعلقة بتصميمها ووظائفها، والتي تشارك عموما أقل القليل من المعلومات المتعلقة بها علنًا، إضافة إلى عتامة الخوارزميات الناتجة عن سرية الشركة والتعقيد التقني (بلنت وآخرون، 2020، كوتر، 2021)،

تتوافق هذه النتائج مع ما تناولته نظرية حارس البوابة في بعدها التقليدي المعياري وبنفس الخط الاجرائي الذي يستمر في البيئة الرقمية. إلا أنه وبسبب تعقيدات الوضع في البيئة الرقمية، وازدواجية القائم بالاتصال ما بين القائم بالاتصال البشري والذكاء الصناعي، وانتقال حراسة البوابة إلى عملية فلترة تبادلية متواصلة وعلى مرحلتين: بشرية وتقنية، يظهر ما يمكن أن نطلق عليه التحيز الرقمي في الآلة، والذي يتأتى مما تسميه ميتا نفسها "شراسة التكنولوجيا الشديدة"، والتي تؤدي إلى إزالة ملايين المنشورات التي لا تخالف معايير المجتمع.

إذا، يمكن فهم نجاح أو فشل المؤثرين ليس فقط بالقياس إلى السمات الشخصية أو أدوات التأثير ومراتبها التي تناولتها بعض الدراسات السابقة فقط، بل كجزء من سياسات الهيمنة التي تسمح بإنتاج المواد الرقمية ضمن المقبولية الاجتماعية والأيدولوجية، وضمن علاقات السلطة والهيمنة والاستهلاك باعتبار مواقع التواصل الاجتماعي نسقًا معولمًا. كما يتم ذلك في ظل توجه المؤثرين إلى الالتزام بما يُسمح بالحديث عنه. ومن خلال النزاع بين ميتا والفلسطينيين ضمن جمهور أوسع يواجه ما يسميه دُفي "الهشاشة الحسابية، أو "الاضطراب والتدفق" (2020، ص 2 كما ورد في كوتر 2021). أن قياس المعلومات بين المنصات الرقمية ومستخدميها، وما تنشره ميتا حول سياسات الإنفاذ والحذف وآلية عمل خوارزمياتها، لا يهدف إلى نفي سلطتها أو مساءلة تصميمها كفضاء مغلق وخاضع للمراقبة، بل إلى توسيع هذه السلطة عبر ترسيخ "حقائق" حول الخوارزميات يصعب دحضها، بحكم طبيعتها الديناميكية والمعقدة (بلنت وآخرون، 2020؛ كما ورد في كوتر، 2019). وتعمل هذه العملية بمعزل عن "الحقيقة" الفعلية، لتغدو ميتا سلطة خطابية تفرض سريتها الخاصة.

إن ادعاء امتلاك الحقيقة، والحديث عن المعايير التشاركية والقيم التي تزعم ميتا تجسيدها (كوتر، 2019)، إلى جانب الغموض المتعمد في شرح تصميم الخوارزميات وبرمجتها وطبيعتها البيانات المغذية لها، يؤدي إلى زعزعة أي إمكانية لانتقادات ذات مصداقية (كوتر، 2021: 4). كما أن ما تعلنه ميتا عن سياسات الخوارزميات لا يتجاوز كونه ممارسة استراتيجية للظهور أمام الجمهور (فلايفرووم، 2016)، أو "بناءً للمعايير" التي يُحكم من خلالها على هذه التقنيات، دون أن تؤدي الشفافية المزعومة إلى فهم حقيقي لآلية عمل الخوارزميات (جليسبي، 2010، ص 359).

يتعزز هذا المنطق عبر إنكار ميتا المستمر لممارسات الحذف، وخاصة الحظر المخفي (Shadowbanning)، الذي يظهر أثره في خفض ترتيب المحتوى أو إزالته من مساحات الظهور المختلفة دون إشعار مسبق (تودي، 2017؛ كما ورد في كوتر، 2021). وبهذا تخلق فبسبوك بيئة من

"الحظر في الظل" تدفع المستخدم إلى الشك بواقعه، في ظل إنكار علني ومكرر لشكاواه، وهو ما يُعد شكلاً من التلاعب النفسي المرتبط بإنكار ممارسات يدرك المستخدمون واقعيته (بلنت وآخرون، 2020، ص 79). كما تتجلى الهيمنة الخطابية في علاقة تشبه ثنائية الطبيب/المريض، حيث تُهمَّش شكاوى المستخدمين ويُعاد إنتاج الخطاب ضمن الإطار المعرفي للمنصة.

بدورها، تؤدي التنبيهات، والإفراج المشروط عن المنشورات، وتكرار العقوبات، إلى توليد شك ذاتي يقوّض قدرة الضحايا على فهم واقعهم بثقة (أبراهامسون، 2014؛ سبير، 2019؛ سويت، 2014؛ كما ورد في كوتر، 2021). وفي حالات الإحراج العلني الناتج عن الشكاوى المتداولة داخل فضاء ميتا نفسه، تعترف الشركة أحياناً بوجود هذا النوع من الحذف، لتجاوزته بإعادة نشر المحتوى تحت ذريعة "التحسينات".

ووفق مفهوم التلاعب النفسي (Gaslighting)، يُشكّل تغيير سلوك المستخدمين عبر العقوبات والتنبيهات آلية مركزية، إذ يصبح التلاعب فعالاً لأنه يحدث ضمن علاقة يمنح فيها المستخدم السلطة للمنصة عبر موافقته على شروط الاستخدام. وبذلك يُصادق المستخدم ضمناً على منطق العقوبات وتصنيفات "المخالفات"، ويغدو اعتراضه أو محاولته الالتفاف عليها جزءاً من التورط في قبولها. تكمن خطورة هذا التلاعب في أنه لا يحدّد انتقادات بعينها فحسب، بل يحدّد إمكانية النقد ذاتها، عبر تقويض تصور الضحية لنفسها كموقع مستقل للفكر والحكم والفعل (سبير، 2019، ص 5).

خاتمة ونتائج الدراسة

تعيد منصات التواصل الاجتماعي إنتاج الجسد الانضباطي عبر التقييد والحذف والحجب وتقييد الوصول وإحداث الألم النفسي، بدل التعذيب الجسدي في السجون التقليدية. فمن جانبها، توظف ميتا حراسة البوابة على ثلاثة مستويات: خوارزميات الذكاء الصناعي للتحكم بالنشر والوصول، فرق بشرية لمراجعة المحتوى وتصنيفاته، والمستخدمون أنفسهم عبر الرقابة الذاتية الناتجة عن التنبيهات والعقوبات. تهدف هذه الممارسات إلى تحييد النقد وتعزيز الرقابة الذاتية، إذ تدفع العقوبات الملطفة المستخدمين للالتزام بالمحتوى المسموح أو الالتفاف على الخوارزميات.

تعمل ميتا كسلطة معرفية تعيد إنتاج المعرفة ضمن علاقات السيطرة والانضباط الرقمي، مستندة إلى نظرية الدلالات الجزائية وفردنة العقوبات، مستخدمة التنبيهات والعقوبات المتكررة لإشاعة علامات العقاب، مع التلاعب النفسي عبر إنكار أو تبرير ممارساتها، ما يحول الفضاء الرقمي إلى آلية سلطوية تحد من حرية الرأي والتعبير وتعيد إنتاج الهيمنة الاجتماعية والأيديولوجية، مؤثرة في تقييم نجاح المؤثرين الرقميين. الفلسطينيون والنشطاء الذين تظل سرديتهم مرهونة بسياسات الهيمنة التي تتحكم بإنتاج المحتوى الرقمي ضمن المقبولية الاجتماعية والأيديولوجية، وعلاقات السلطة والاستهلاك المعولمة، الجانب الذي غاب عن الدراسات السابقة.

توصي الدراسة باستمرار الحملات الرقمية لكشف انتهاكات ميتا للمحتوى الفلسطيني؛ المطالبة بالعدالة الرقمية وتطبيق سياسات متوازنة؛ مراجعة سياسات ومعايير مجتمع ميتا بمشاركة فريق فلسطيني لتقييم التحريض وخطاب الكراهية؛ وتوثيق الانتهاكات الرقمية التي تهدد الهوية

والسرديّة الفلسطينيّة وتسعى لمحوها عبر عنصريّة رقمية ولغوية وبصريّة باستخدام مزدوج لحارسي بوابة بشري وخوارزمي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربيّة

1. إسماعيل، إبراهيم، وقرداخي، بهات. (2022). "علاقة حارس البوابة بمصادقية المعلومات والأخبار على وسائل التواصل الاجتماعي". مجلة البوليتكنيك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(2)، 281-295.
2. بلعباس، يوسف. (2022). "المؤثرون الاجتماعيون: قادة الرأى اللّاعبون الجدد في البيئة الرّقمية الجديدة مسالة مفاهيميّة تحليليّة في ضوء نظريتي 'الازار سفيلد' و'إيفرت روجرز'". مجلة رقميّة للدراسات الإعلاميّة والاتصاليّة، 2(3)، 55-89.
3. جعفري، نبيلة. (2022). "مؤثرو مواقع التواصل الاجتماعي: الفاعلون الجدد في قيادة الرأى العام قراءة حول التغير في المفاهيم والأدوار". مجلة رقميّة للدراسات الإعلاميّة والاتصاليّة، 2(3)، 22-54.
4. حسين، ابتسام. (2014). "المجال العام في الدولة السلطوية: مفهوم القوة بين الخطاب والفاعلين". آفاق سياسيّة، 12(ديسمبر).
5. ريغي، خديجة، وصالح فلاق. (2022). "الشبكات الاجتماعيّة ودورها في تشكيل الرأى العام". مجلة العلوم القانونيّة والاجتماعيّة، 7(1)، 783-794. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/181214>
6. الشرف، ياسين. (2022، 23 أبريل). "تلخيص كتاب ميشيل فوكو تحت عنوان المراقبة والمعاقبة - ولادة السجن". مجلة القانون والأعمال الدوليّة. تم الاسترداد في 30 ديسمبر 2025 من <https://www.droitentreprise.com/%d8%aa%d9%84%d8%ae%d9%8a%d8%b5-%d9%83%d8%aa%d8%a7%d8%a8-%d9%85%d9%8a%d8%b4%d9%8a%d9%84-%d9%81%d9%88%d9%83%d9%88-%d8%aa%d8%ad%d8%aa-%d8%b9%d9%86%d9%88%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a7/>
7. الشرفات، أيمن شافي. (2017). "أثر مواقع التواصل الاجتماعي في الاحتجاجات العربيّة 2010-2014م: مدخل نظري". مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 23(1/ب)، 0-43.
8. شريط، جورية. (2022). "المؤثرون أو قادة الرأى الجدد على الويب 2.0: قراءة في مفاهيم السلطة والتأثير وعرض الذات والسمعة الرقمية". مجلة رقميّة للدراسات الإعلاميّة والاتصاليّة، 2(3)، 139-161.
9. شومان، مريم. (2022). الاحتلال الرقمي: دور سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني (دراسة حالة: أحداث آيار). رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

10. الصبيرة، فلك. (2017). "عوامل انتقاء الأخبار ونشرها لدى حراس البوابة الإعلامية في صحيفتي تشرين والوطن". مجلة جامعة تشرين - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، 39(1)، 531-513.
11. الصدى سوشال (n.d.). محتوى فلسطيني حُر. تم الاسترداد في 30 ديسمبر 2025 من <https://sada.social/ar/analytic/3/%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D8%B1>
12. العساف، صالح محمد. (2009). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية (ط. 2). الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
13. عشاش، نورين، ومحمد، بشير. (2020). "الرأي العام الإلكتروني وحرية الرأي والتعبير في المجال الافتراضي". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 2(5)، 269-251.
14. فاعوري، أنس. (2021). توظيف المؤثرين لشبكات التواصل الاجتماعي في قضية 'حي الشيخ جراح 2021'. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
15. فوكو، ميشال. (1977). المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن (ترجمة علي مقداد). بيروت: منشورات مركز الإنماء القومي.
16. قنديلجي، عامر، والسامرائي، إيمان. (2009). البحث العلمي الكمي والنوعي. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
17. قوجيلي، سيد أحمد. (2016). المجتمع البانوبتيكي العين الإلكترونية وصعود تجمعات المراقبة. المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات، 33، 34، 181-201 - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/775852>
18. قيشاوي، ذوقان. (2022). "بحث ومسح حول الأداء الرقمي: الواقع، والتحديات والاحتياجات". في حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. تم الاسترداد في 24 ديسمبر 2022 من <https://7amleh.org/2022/04/07/msh-alnshat-alrqmy-llshbab-alflstyny-althdyat-walahtyajat>
19. هاشم، سامية. (2021، أكتوبر). "مؤثرو وسائل التواصل الاجتماعي.. رؤية نقدية في الظاهرة". تم الاسترداد في 30 ديسمبر 2025 من <https://trendsresearch.org/ar/insight/%d9%85%d8%a4%d8%ab%d8%b1%d9%88-%d9%88%d8%b3%d8%a7%d8%a6%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d8%a7%d8%b5%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9%d9%8a-%d8%b1%d8%a4%d9%8a%d8%a9-%d9%86%d9%82/>
20. السعيد، طارق. (2017). "قيادة الرأي العام: طرق القياس والأدوار الجديدة في مواقع الشبكات الاجتماعية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 6(1)، 493-480.
21. يونس، نداء. (2023، 8-9 فبراير). المسارات المنهجية والنظرية لخطاب بحوث المؤثرين في العالم العربي - دراسة تحليلية من المستوى الثاني. ورقة علمية مشاركة في الملتقى الدولي

الافتراضي متعدد التخصصات، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية الدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Abramson, K. (2014). Turning up the lights on gaslighting. *Philosophical Perspectives*, 28(1), 1–30. <https://doi.org/10.1111/phpe.12046>
2. Bruns, A. (2003). Gate watching, not gatekeeping: Collaborative online news. *Media International Australia*, 107(1), 31-44.
3. Ananny, M., & Crawford, K. (2016). Seeing without knowing: Limitations of the transparency ideal and its application to algorithmic accountability. *New Media & Society*, 20(3), 973–989. <https://doi.org/10.1177/1461444816676645>.
4. Are, C. (2019). Instagram apologises to pole dancers about the shadowban. <https://bloggeronpole.com/2019/07/instagram-apologises-to-pole-dancers-about-the-shadowban/>.
5. Are, C. (2020). Instagram quietly admitted algorithm bias. <https://bloggeronpole.com/2020/06/instagram-quietly-admitted-algorithm-bias-but-how-will-it-fight-it/>.
6. Bauman, Z., & Lyon, D. (2012). *Liquid surveillance : A conversation*. Polity Press.
7. BBC News. (2020). Facebook and Instagram to examine racist algorithms.
8. Bishop, S. (2019). Managing visibility on YouTube through algorithmic gossip. *New Media & Society*, 21(11-12), 2589–2606. <https://doi.org/10.1177/1461444819854731>.
9. Blunt, D., Coombes, E., Mullin, S., & Wolf, A. (2020). Posting into the void: Studying the impact of shadowbanning on sex workers and activists. *Hacking/Hustling*.
10. Burrell, J. (2016). How the machine ‘thinks’. *Big Data & Society*, 3(1), 1–12. <https://doi.org/10.1177/2053951715622512>.
11. Cotter, K. (2023). “Shadowbanning is not a thing”: Black box gaslighting and the power to independently know and credibly critique algorithms. *Information, Communication & Society*, 26(6), 1226-1243.
12. Cotter, K. (2020). *Critical algorithmic literacy: Power, epistemology, and platforms [Doctoral dissertation]*. Michigan State University.
13. Cotter, K. (2019). Playing the visibility game: How digital influencers and algorithms negotiate influence on Instagram. *New Media & Society*, 21(4), 895–913. <https://doi.org/10.1177/1461444818815684>.
14. De Veirman, M., De Jans, S., Van den Abeele, E., & Hudders, L. (2020). Unravelling the power of social media influencers: a qualitative study on teenage influencers as commercial content creators on social media. In *The regulation of social media influencers* (pp. 126-166). Edward Elgar Publishing.
15. Gorwa, R., Binns, R., & Katzenbach, C. (2020). Algorithmic content moderation: Technical and political challenges in the automation of platform governance. *Big Data & Society*, 7(1), 2053951719897945.

16. Haggerty, K. D., & Ericson, R. V. (2000). The surveillant assembled. *The British journal of sociology*, 51(4), 605-622.
17. Gillespie, T. (2010). The politics of 'platforms. *New media & society*, 12(3), 347-364.
18. Flyverbom, M. (2016). Digital age| transparency: Mediation and the management of visibilities. *International Journal of Communication*, 10, 110-122.
19. Human Rights Due Diligence of Meta's Impacts in Israel and Palestine | Reports | Sustainable Business Network and Consultancy | BSR. (Sep. 2022). <https://www.bsr.org/en/reports/meta-human-rights-israel-palestine>.
20. Ioanid, A., Militaru, G., & Mihai, P. (2015). Social media strategies for organizations using influencers' power. *European Scientific Journal*, 11(10), 139-143.
21. Instagram. (n.d.-a). Why are certain posts on Instagram not appearing in Explore and hashtag pages? <https://help.instagram.com/613868662393739>.
22. Spear, A. D. (2019). Epistemic dimensions of gaslighting: Peer-disagreement, self-trust, and epistemic injustice. *Inquiry: An Interdisciplinary Journal of Philosophy*, 66(1), 68–91. <https://doi.org/10.1080/0020174X.2019.1610051>
23. Wang, P., & Huang, Q. (2023). Digital influences, social power and consumer engagement in social commerce. *Internet Research*, 33(1), 178-207.